أسلوب صيغ المبالغة في القرآن الكريم واللغة

أبو سعيد محمد عبد المجيد*

الملخص

إن هذا البحث يهدف إلى تأصيل بعض قواعد النحو العربي من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق وهو الأسلوب القرآني، والكشف عن تلوّن مظاهر هذه القواعد في تقديم هذا الأسلوب،والكشف عن أهمية دراسة النحو في ظل الأسلوب القرآني، كما أن فيه حسمًا لبعض قضايا الاختلاف حول أسلوب صيغ المبالغة، ودعوة إلى النظر في التأويل والتخريج النحويين. ويسعى هذا البحث إلى دراسة قضايا أسلوب صيغ المبالغة من خلال القرآن الكريم، ويشتمل ذلك على صياغتها وأوزانها وتعريفها وإعمالها مفردةً ومثناةً ومجموعةً، وهو الذي فيه اضطرابٌ شديد واختلاف كبير بين النحاة، كما تناول إضافتها وآراء النحاة فيها. وحاول كذلك دراسة دلالة صيغ المبالغة القياسية وغير القياسية، وتنوعها وتشعبها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها أن التعريف الشامل لصيغ المبالغة هو: أنها تدل على معنى الحدث والحدوث حينًا، وعلى معنى الحدث والثبوت والاستمرار والمداومة حينًا آخر، وعلى فاعل الحدث مع قصد المبالغة والتكثير غالبًا.

إن صيغ المبالغة تعمل بسبب معنى الحدث كما أن اسم الفاعل يعمل لمعنى الحدث المأخوذ من المصدر المشتق منه. إنها إن كانت من المتعدي تعمل؛ لأن سبب الإعمال هو الحدث. وإن إضافتها إذا كانت إلى المعرفة إضافة حقيقية، وأما إذا كانت إلى النكرة فإضافتها غير حقيقية. وكشف البحث أن أوزان صيغ المبالغة تخرج عن معانيها الأساسية إلى معانٍ أخرى.

المقدمة

لا شكّ في أن القرآنَ الكريمَ مُعْجزٌ ببيانه وأسراره العلمية. والإعجازُ البيانيُّ للقرآن الكريم يظهرُ في حسنِ تأليفه وانتظام كلامه وفصاحته ووجوه بيانه، إضافةً إلى نظمه العجيب، وأساليبه مخالفة لما ألفه العربُ ليس وجهًا من وجوه الإعجاز المعتمدة عند المحقّقين. فهو ليس شعرًا كما ألفوا، وليس نظمًا كنظمهم الذي كانوا عليه، ولا هو سجع كما يعالجه كُهّانهم. ولما كان القرآن الكريم ليس كالذي كانوا عليه، وقفوا أمامه تملؤهم الدهشة ويروعهم الاستغراب. ورأس الكفر الوليد بن المغيرة عندما سمع قوله تعالى:"**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيْتَاءِ ذِيْ القُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الفَحْشَاءِ وَالمُنْكَرِ وَالبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُوْنَ**"[1]، قال: "واللّه إنَّ لقوله الذي يقول لحلاوةً، وإنّ عليه لَطَلاَوَةً، وإنه لَمُثْمِرٌ أعلاه، ومُغْدِقٌ أسفله، وإنه ليعلُوْ وما يُعْلَى"[2].

ولما كان القرآن الكريم لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، صار هو المثال الذي نجزم كلّ الجزم بصوابه في الدلالة والتراكيب. وهذا هو الأوفق والأفضل للدرس النحوي، وإذا

---

* أستاذ مشارك، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

١. النحل:٩٠.

٢. أخرجه الحاكم النيسابوري **في المستدرك على الصحيحين**، ٢:٥٥٠، والبيهقي، **شعب الإيمان**، ١:١٥٧، والترمذي، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول**، ٣: ٢٦٠.

أخذنا القاعدةَ من القرآن الكريم فلا يبقى لنا أي شك في صحتها، ولذلك يجب أن يكونَ القرآن هو المصدر الأول في كل تقعيد وتقنين. إنه لو تمَّ ذلك لكان واقع النحو العربي غيرَ الذي هو عليه الآن. إننا نرى أن شواهد النحو المختلفة التي تدور في كتب النحاة القدماء تكاد تكون متوارثة. كما بدا لي أنهم اختلفوا في مسائل نحوية اختلافًا شديدًا، كما اختلفوا في صيغ المبالغة. من هنا انبثقت فكرة البحث، فهو يرجع إلى منابع هذا العلم الصافية لتأصيل حلقة من أهم حلقاته المكونة.

وقد دفعني أيضًا رغبة صادقة مني في أن أكونَ جنديًا من جنود القرآن الكريم الذي ضمن للغة العربية البقاءَ منذ مئات السنين على الرغم مما حلّ بها من نكسات، فهو بحق دستور النحاة والمرجع الأول لكل مسألة من مسائل النحو؛ لذا أردت أن أخوضَ في غماره دون سواه لحسم بعض قضايا خلافية والكشف عن تلون مظاهر هذه القواعد، والدعوة قوية إلى النظر في التأويل والتخريج والتعديل. ثم إنني رأيت أن هذا الموضوع القيّم لمّا يدرس دراسة قرآنية شاملة تضم الجوانب النحوية كلها.

يتبع هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي النقدي. ويهدف إلى تأصيل أسلوب صيغ المبالغة من خلال أفصح الأساليب على الإطلاق والنصوص اللغوية الأخرى. والكشف عن تلوّن ظاهرة هذا الأسلوب، وإظهار قاعدة قوية، وحسم اختلاف النحاة وتخليصه مما فيه من تقعيد وعسر شديد، والوصول إلى نقطةٍ تكشف عن الأسرار التي يَكْمُنُ فيها التقعيد، وتقديم حلول مناسبة .

صياغة صيغ المبالغة وأوزانها:

إن صيغة **(فَاعِل)** تُحَوَّلُ إلى صيغة أخرى تفيد الكثرة والمبالغة، ولكن لا توجد لصياغتها ضوابط معينة، كما كان لاسم الفاعل، وهي تُصَاغُ من الفعل الثلاثي المجرد غالبًا أو المزيد فيه، المتصرف، القابل للزيادة، سواء أكان متعديًا أم لازمًا. ومثال ذلك من الثلاثي المجرد اللازم قوله تعالى:"**وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِيْنٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيْمٍ...**"[٣]. ومن الثلاثي المتعدي قوله تعالى: "**سَمَّاعُوْنَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُوْنَ لِلسُّحْتِ**"[٤].

وأوزان المبالغة الواردة في القرآن الكريم هي:

١. **فَعِيل**: أكثر الصيغ وقوعًا في القرآن صيغة **(فعيل)** وهي أكثرها استعمالا[٥]. قال تعالى:"**إِنَّ اللهَ كَانَ عَلِيْمًا حَكِيْمًا**"[٦].

٢. **فَعُوْل**: وهي أكثر الصيغ وقوعًا في القرآن بعد **(فعيل)**، تصاغ من الثلاثي المجرد متعديًا ولازمًا، قال تعالى: "**إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُوْمٌ كَفَّارٌ**"[٧].

---

٣. القلم:١١.

٤. المائدة: ٤٢.

٥. الأندلسي، أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ١: ٣٤٥.

٦. النساء: ١١.

٧. إبراهيم: ٣٤ .

٣. **فَعَّـال**: وهي في المرتبة الثالثة وقوعًا في القرآن، قال تعالى:"**وَأَنَّ اللهَ تَـوَّابٌ حَكِيْمٌ**"(٨).

٤. **فَعِـل**: وهـي من أبنية الصفة المشبهة، وهـو قلـيل في المبالغة، ولم يرد في القـرآن الكـريم إلا في مكان واحد بلا اخـتلاف، قـال تعـالى:"**بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُوْنَ**"(٩).

٥. **مِفْعَـال**: نحـو: مِعْطَـاء ومِقْدام، وقال تعالى: "**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادا**"(١٠).

هذه هي الصيغ الخمس القياسية وهناك بعض صـيغ قلـيلة مقصـورة على السماع عند أكثر القدماء، أشهرها:

١. **فِعِّيل**: **هذا** الوزن سماعي عند الجمهور ولكـن ابن قُتَيْبَة يخالف رأي الجمهور ويقـول إنه كثير.(١١) وأيّد رأيه المجمع اللغـوي القاهري حيث جعله قياسيًا.(١٢) وأذهـب مـا ذهب إليه المجمع؛ لأنني تتبعـت القـرآن الكـريم ووجدتها في مواضـع لابأس بها في قياسيتها. وهي أكثر من **(فَعِل)** القياسية، وهي ما يلي: سـجّين، وعليين، وعليّون، والصدّيق، وصـدّيقا، والصـدّيقون، والصدّيقون، وصدّيقة، وقسّيسين، وسجّيل.

٢. **مِفْعِـيْل**: لم يرد في القرآن الكريم على هذا الوزن إلا لفظ واحد، وهو مِسْكِيْن، وتكـرر اثنتيـن وعشـرين مـرة، مـنها:"**وَعَلَى الذِيْـنَ يُطِـيْقُوْنَهُ فِدْيَـةٌ طَعَامُ مِسْكِيْنٍ**"(١٣).

٣. **فُعَلَـة**: قـال تعـالى:"**وَيْـلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**"(١٤).

٤. **فُعُوْلٌ**: قال تعالى: "**هُوَ اللهُ الذِيْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ المَلِكُ القُدُّوْسُ**"(١٥).

٥. **فُعَّـالٌ**: قـال تعـالى:"**وَمَكَـرُوْا مَكْـرًا كُبَّارًا**"(١٦).

٦. **فَـيْعُوْلُ**: قال تعالى:"**اللهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُـوَ الحَيُّ القَيُّوْمُ**"(١٧).

تعريف صيغ المبالغة:

هي أبنية على أوزان يُحَوَّل إليها اسم الفاعل، للدلالـة على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الكـثرة والمـبالغة الصـريحة في معنى فعلها الثلاثـي الأصـلي، وهـي تفيد ما لا تفيده إفادةً صـريحةً صـيغة **(فَـاعِل)**(١٨)؛ لأن صيغة اسم الفاعل الأساسية لا تدلّ بذاتها على قلة أو كثرة؛ فهـي صـالحة للأمرين، ما لم تقمْ قرينة تعيّن أحدهمـا دون الآخر، نحو قوله تعالى:"**وَذَكِّرْهُمْ**

٨. النور: ١٠.
٩. الزخرف: ٥٨.
١٠. المطففين: ٧-٨.
١١. ابن قتيبة، **أدب الكاب**، ٣٣٠.
١٢. **المجمع اللغوي القاهري** المنعقد سنة ١٩٦٧، ص٩.
١٣. البقرة: ١٨٤.
١٤. الهمزة:١.
١٥. الحشر: ٢٣.
١٦. نوح: ٧١.
١٧. البقرة: ٢٥٥.
١٨. المعينـي، محمد سعود، **الصيغ الإفرادية العربية**، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨١م، ص١٦٥.

بِأَيَّامِ اللَّهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ"[١٩].

فـ **(صَبَّار)** اسم الفاعل منه **(صَابِر)**؛ ونحن عندما نتحدث عن شخص يَصْبِرُ في المصيبة، نقول: فلانٌ صابرٌ في المصيبة؛ فإن أردنا أن نُحَوّلَ إلى كثرة صبره ومبالغته فيه، نقول: **فلانٌ صَبَّارٌ في المصيبة**؛ فلفظ **(صَبَّار)** تفيد الكثرةَ في الصبر ما لا تفيده لفظ **(صابِر)** على الرغم من أنّ كلا اللفظين من فعل ثلاثي واحد، وهو **(صَبَرَ)** وكلاهما يدل على أمرين: معنى مجرد، هو **(الصَّبْر)**، وفاعل الحَدَث، ولكنهما يختلفان في درجة الدلالة على المعنى المجرد، أي في مقدار قلته وكثرته، وضعفه وقوته، فصيغة **(فَاعِل)** التي هي وزن **(اسم الفاعل)** من الثلاثي المجرد، لا تدل على شيء من ذلك إلا عن طريق الاحتمال؛ فلفظ **(صَابِر)** لا يدل بلفظه- بغير قرينة أخرى- على أكثر من ذات متصفة بأنها تصبر في المصيبة بخلاف صيغة **(صَبَّار)** فإنها تدل بصيغتها الصريحة على الكثرة والمبالغة في ذلك، كما ذكر اللّه تعالى ذلك في الآية السالفة قصد به كثرة الصبر والمبالغة فيه.

قال سيبويه: "وأجرَوْا اسمَ الفاعل إذا أرادوا أن يُبَالِغُوا في الأمر، مُجْرَاه إذا كان على بناء فاعِل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعِل من إيقاع الفعل؛ إلا أنه يريد أن يُحَدِّثَ عن المبالغة"[٢٠].

اتضح من قول سيبويه أن القصد من صيغ المبالغة هو الزيادة في المعنى مع إيقاع الحدث الذي في صيغة اسم الفاعل. إذن فالتكثير والمبالغة هي الأساس الذي بنيت عليه صيغ المبالغة، وإليه ذهب البصريون والنحويّون جميعًا[٢١]. ولكني أرى أنّ صيغ المبالغة لا تؤدي معنى المبالغة دائمًا؛ لأنني وجدت في القرآن الكريم أن بعضها يؤدي أحيَانًا معنى مجردًا خاليًا من المبالغة، فكلمة **(فَخُوْر)** في قوله تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ**"[٢٢]، لا تؤدي معنى كثرة الفخر؛ لأن اللّه تعالى يكره صاحبَ الفخر مطلقًا، بغير نظر إلى كثرة فخره أو قلته. وكذلك فصيغة **(فَعَّال)** تدل على النسب في قوله تعالى: "**وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيْدِ**"[٢٣]. إن صيغة **(فَعَّال)** هنا لو كانت للمبالغة وليست للنسب لكان النفي منصبًا على المبالغة وحدها؛ فيكون المعنى: وما ربك بكثير الظلم، فالمنفي هو الكثرة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيرًا. وهذا معنى فاسد؛ لأن اللّه لا يظلم مطلقًا، لا كثيرًا ولا قليلاً[٢٤].

ثم إنّ صيغ المبالغة ترجع، عند التحقيق، إلى معنى الدوام والاستمرار؛ لأن الإكثار من الفعل

---

١٩. إبراهيم: ٥.

٢٠. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١١٠.

٢١. المبرد، **المقتضب**،٢: ١١٣، وابن السراج، الأصول في النحو، ١:١٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل، ٦: ٦٩، والإستراباذي، رضي الدين، شرح كتاب الكافية،٢: ٢٠٢، والأنصاري، جمال الدين عبد اللّه ابن هشام، أوضح المسالك، ٢:٢٥٠، وشرح شذور الذهب، ص٥١٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ص٥٥٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢: ١٧، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ٢: ٦٧.

٢٢. لقمان: ١٨ .

٢٣. آل عمران: ١٨٢.

٢٤. العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن**، ١: ٩٠، وأبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣: ١٣١.

يجعلـه كالصـفة الراسـخة فـي النفس، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: "**إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ**"[٢٥]: **فـالأوَّاب** هو الـتوَّاب الكثير الرجوع إلى اللّه وطلب مرضاته ومـن عادتـه أن يكـثر ذكر اللّه ويديمُ تسبيحه وتقديمـه.[٢٦] وقـال تعالى في آية أخرى: "**ولا أقسم بالنفس اللوّامة**"[٢٧]، أي أن النفس تحدث لومًـا كُلّمـا أحدث صاحبها فعلاً يُوجب اللوم، يقـول الرازي:" واعلمْ أن قوله لوّامة لينبئ عن الـتكرار والإعـادة، وكذا القول في لوّام وغدّار وضرّار".[٢٨]

بـناءً علـى مـا سبق يبدو لي أن التعريف الجـامع هـو أن صيغ المبالغة تدل على معنى الحَـدَث والحـدوث حينًا وعلى معنى الحدث والثبوت والاستمرار والمداومة حينًا آخر وعلى فاعل الحدث مع قصد المبالغة والتكثير غالبًا.

إعمال صيغ المبالغة:

من المعلوم أن اسم الفاعل يعمل عملَ الفعل، ولكن ليس لمشابهته الفعلَ المضارعَ ، بل لوجود معنى الحَدَث فيه؛ لأنه مشتق من المصدر، وهو يعمـل لقوة الحدث فيه ليس بسبب المضارعة؛ لأنـه لا مشابهةَ بين اسم الفاعل والفعل لا لفظًا ولا معـنًى. هـذا الحكـم يجـري في المسائل المتفرعة منه كلها، فصيغ المبالغة نوع من اسم الفاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في حين أن اسم الفاعل لا يدل على قلة وكثرة إلا إذا وجدت قرينـة تعيّـن إحداهما دون الأخرى، فإذا كان الأمـر كذلك فهي تعمل عملَ اسم الفاعل، ولكن النحاة افترقوا فيها فريقين:

الفريق الأول:

يرى البصريّون أن صيغ المبالغة تعمل عملَ اسـم الفاعل لتفرعها عنه، وقال الزجاجي:"اعلمْ أن هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفاعل، فتعمل فـيما بعدهـا عمله، ويتصرف ما تعمل فيه كما يتصـرف ما يعمل فيه اسم الفاعل، وذلك قولك: **(هـذا ضَـرُوْبٌ زيـدًا)**، كما تقول:**(هذا ضاربٌ زيـدًا)**.[٢٩] وقـال ابن يعيش:" وقد أجروا ضربًا من أسماء الفاعلين مما فيه معنى المبالغة مجرى الفعـل الذي فيه معنى المبالغة في العمل وإن لم يكـن جاريًا عليه في اللفظ ؛ فقالوا: **زيدٌ ضَرَّاب عبـيدَه، وقـتَّالٌ أعداءَه**، كما قالوا: **زيدٌ يَضْرِبُ عبيدَهُ ويَقْتُلُ أعداءَه** إذا كثر ذلك منه".[٣٠]

ويـرى جمهـور النحاة أن اسم الفاعل يعمل لمشـابهة الفعل المضارعَ لفظًا ومعنًى، والشبه اللفظي والمعنوي منعدم في صيغ المبالغة؛ ولذا لجؤوا إلى القول بأنها: إنما تعمل عمله لوقوعها موقعه بدليل أنها مبالغة، وفعل المبالغة والتكثير أبـدًا علـى وزن **(فَعَّلَ)** بتضعيف العين، واسم الفاعل منه **مُفَعِّلٌ**، فهذه الأمثلة إذن وقعت موقعَ **مُفَعِّـل**.ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في

---

٢٥. المرجع السابق، ص:٤٤.

٢٦. الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ٣: ٣٦٥.

٢٧. القيامة: ٢.

٢٨. الرازي، فخر الدين، **التفسير الكبير**، ٣٠، ٢١٦.

٢٩. الزجاجي، **كتاب الجمل في النحو**، ص٩٢.

٣٠. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦: ٧٠.

جميع ما تقدم.[٣١] وقال الرضي: ذهب البصريون إلى أن صيغ المبالغة تعمل مع فوات الشبه اللفظي لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان، وأيضًا فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل المضارع.[٣٢]

مقتضى ما سبق أن معنى المبالغة في صيغ المبالغة قائم مقام المشابهة اللفظية، لكني أرى أن عملها ليس بسبب المشابهة، كما مرّ، وأيضًا فلا داعي إلى القول بأن هذه الصيغ واقعة موقع **مُفَعِّل**؛ لأن صيغة **(مُفَعِّل)** لا تدل على معنى المبالغة دائمًا ولا تكون من جميع الأفعال، أنا أرى أن اسم الفاعل يعمل لوجود معنى الحدث المأخوذ من المصدر المشتق منه، وهو يوجد في صيغ المبالغة أيضًا؛ فتعمل بسببه.

الفريق الثاني:

ذهب الكوفيون إلى أن صيغ المبالغة لا تعمل عملَ الفعل كما يعمل عملَهُ اسم الفاعل ويقدّمون الدليل على ذلك أنها تخالف الفعلَ المضارعَ لفظًا ومعنًى؛ لأن صيغها مخالفة لأوزان المضارع فانعدم الشبه الصوري؛ ولأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة فانعدم الشبه المعنوي أيضًا. قال الرضي:"وعند الكوفيين لا يعمل شيء من أبنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعلَ، وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر".[٣٣] وقال الأزهري:" ولم يُجِز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فِعْل".[٣٤] فإذا قلت:**(هذا ضَرُوْبٌ زيدًا)**؛ فتقديره عندهم: **ضَرُوْبٌ يَضْرِبُ زيدًا**.[٣٥]

وبنى الكوفيون على عدم جواز إعمال صيغ المبالغة شيئين:

أولاً: أن الاسمَ منصوب بعدها بفعل مقدّر يفسّره.[٣٦] وهو مردود؛ لأن المنصوب ورد بعدها بكثرة نثرًا ونظمًا، فالأصل عدم التقدير إلا إذا دعت إليه الحاجة أو إذا سمع التقدير، ولكن السماع غير وارد، فما علينا إلا العودة على إعمالها؛ لأن معنى الحدث هو الذي يسبب العملَ وهو موجود فيها كما في اسم الفاعل فلا معنى في اشتراط التقدير.

ثانيًا: لا يجوز تقديم المنصوب عليها،[٣٧] لأن الفعلَ مقدّر لدلالة الاسم المتقدم عليه؛ فإذا تقدم الاسم المنصوب عليها فلم يكن له ما يدل عليه، وهو قول فاسد؛ لأن التقدير الذي ذهبوا إليه لم

---

٣١. ابن عصفور، **المقرّب**، ١: ١٢٨.

٣٢. الرضي، **شرح الكافية**، وابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ص٢٧٧، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧، والصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ص ٢٩٦.

٣٣. الرضي، **شرح الكافية**، ٢: ٢٠٣.

٣٤. الأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح**، ٢: ٦٨.

٣٥. الإشبيلي، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢: ١٧.

٣٦. الرضي، **شرح الكافية**، ٢:٢٠٣، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص٢٧٧، والأزهري، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح**، ٢: ٦٨، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٥.

٣٧. ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢: ١٧، والرضي، **شرح الكافية**، ٢: ٢٠٣، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص٢٧٧، وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢: ١٩٣، والأزهري، **شرح التصريح**،٢: ٦٨، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧، والصبان، **حاشية الصبان**، ص٢٩٦.

يرد في موضع من المواضع من العرب.[٣٨] وأما ما أنكروه من تقديم المفعول فقد ورد عن العرب كقول بعضهم[٣٩]: "أما العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ" وقال أبو طالب:[٤٠]

بَكَيْتُ أَخَا اللأواءِ يحْمَدُ يَوْمَهُ
كَرِيْمٌ رُؤُوْسَ الدَّارِعِيْنَ ضَرُوْبُ

اختلاف البصريين في إعمال صيغ المبالغة:

اختلف البصريون في إعمال صيغ المبالغة الخمس القياسية؛ فذهب سيبويه إلى أنها جميعًا تعمل قياسًا حيث قال:" يجوز فيهنّ ما جاز في فاعلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار. لو قلت: **هذا ضَرُوْبٌ رؤوسِ الرجال وسوقَ الإبلِ**، على: **وضروبٌ سوقَ الإبل جاز**، كما تقول:**[هذا] ضَارِبُ زيدٍ وعمرًا، تُضْمِرُ وضاربٌ عمرًا**".[٤١] وقال الأزهري:" وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه حجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل؛ لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة".[٤٢] ووافق جماعة من النحاة فيها سيبويه منهم: الزجاجي وابن يعيش وابن هشام وابن عقيل والصبان،[٤٣] وكذلك ابن مالك وهو القائل:

فَعَّالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُوْلٌ
– في كَثْرةٍ– عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ
فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلِ
وفِيْ فَعِيْلٍ قَلَّ ذَا وفَعِلِ[٤٤]

وذكر سيبويه أمثلةً في كتابه:

١. مثال إعمال **(فَعَّال)**: وقال القُلاخ:[٤٥]

أَخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إِلَيْهَا جِلاَلَهَا
وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلاَ

فـ **(جلالها)** منصوب بـ **(لبّاس)** لاعتماده على صاحب الحال، وذلك لأن **(أخا الحرب)** و**(لباس)** حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله.

٢. ومثال إعمال **(مِفْعَال)**: ما حكى سيبويه من قول العرب: **(إنّه لَمِنْحارٌ بوائكَها)**.[٤٦] فـ **(بوائكها)** منصوب بـ **(منحار)** لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم **(إن)**.

---

٣٨. ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، ص٦٩.

٣٩. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١١١.

٤٠. البيت لأبي طالب في **شرح المفصل**، ٦: ٧١، وبلا نسبة في **شرح أبيات سيبويه**، ١: ٤١٢، **وشرح عمدة الحافظ**، ص٦٧٩، **والكتاب**، ١: ١١١، **وشرح جمل الزجاجي**، ابن عصفور، ٢: ١٨.

٤١. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١١٠.

٤٢. **شرح التصريح**، ٢: ٦٨، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص٢٧٧، **وحاشية الصبان**، ص٢٩٦.

٤٣. **كتاب الجمل**، ص٩٢، **وشرح المفصل**، ٦: ٧٠، **وشرح قطر الندى**، ص٢٧٧، **والمساعد على تسهيل الفوائد**، ٢: ١٩٣، **وحاشية الصبان**، ص٢٩٦، **وشرح ابن عقيل**، ٣: ١١١.

٤٤. **شرح ابن عقيل**، ٣: ١١١.

٤٥. وهو من **شواهد سيبويه**، ١: ١١١، **وخزانة الأدب**، ٨: ١٥٧، **وشرح أبيات سيبويه**، ١: ٣٦٣، **وشرح المفصل**، ٦: ٧٩، **ولسان العرب**، ١١: ٨٣ (ثعل) **والمقاصد النحوية**، ٣: ٥٣٥، **وأوضح المسالك**، ٣: ٢٢٠، **وشرح ابن الناظم**، ص٣٠٣، **وشرح الأشموني**، ١: ٣٤٢، **وشرح التسهيل**، ٣: ٧٩، **وشرح شذور الذهب**، ص٣٩٢ ، **وشرح ابن عقيل**، ٢: ١١٢، **وهمع الهوامع**، ٢: ٩٦.

٤٦. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١١٢.

٣. ومثال إعمال **(فَعُول)**: قول أبي طالب بن عبد المطلب.(٤٧)

ضَرُوْبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِمَانِهَا
إِذَا عَدِمُوْا زَادًا فإنك عَاقِرُ

فنصب **(سوق)** جمع ساق بـ **(ضروب)** لاعتماده على ذي خبر محذوف أي: هو ضروب، أو:أنت ضروب.

وإعمال هذه الثلاثة كثير؛ فلهذا اتفق عليه جميع البصريين.(٤٨)

٤. ومثال إعمال **(فَعِيل)** قول بعض العرب(٤٩) **(إِنَّ اللَّهَ سَمِيْعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ)**.

٥. ومثال إعمال **(فَعِل)**: يرى سيبويه أن **(فَعِل)** أقلّ من **فَعِيْل** بكثير، وذكر قول الشاعر:(٥٠)

حَذِرٌ أُمُوْرًا لاَ تُخَافُ وآمِنٌ
مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ

وأنكر المازني والزيادي والمبرّد وأكثر البصريين(٥١) إعمال **(فَعِيل وفَعِل)** لقلتهما وقال المبرّد:"فقد أجاز سيبويه النصبَ فيه؛ ولا أراه جائزًا وذلك أن **(فَعِيلاً)** إنما هو اسم للفاعل من الفعل الذي لا يتعدّى مما خرج إليه من غير ذلك الفعل فمضارع له مُلْحَق به. والفعل الذي هو لفعيل في الأصل إنما هو ما كان على **(فَعُلَ)**، نحو: **كَرُمَ فهو كريم وشَرُفَ فهو شريف وظَرُفَ فهو ظريف** مما خرج إليه من باب **عَلِمَ وشَهِدَ ورَحِمَ** فهو ملحق به".(٥٢)

وزعم المازني أن أبا يحيى اللاحقي أخبره أنه سأله سيبويه: هل يحفظ بيتًا في إعمال (فَعِل) فوضع له هذا البيت، قال: فالبيت مصنوع.

وهذا الذي ذكره أبو العباس لا يُلْتَفَت إليه؛ لأن سيبويه ذكر البيت ولم يذكر أن اللاحقي هو الذي أنشده، وسيبويه أحفظُ لما يرويه من أن ينقله من غير ثقة؛ فلا يُطْعَن في روايته بقول من أقرّ على نفسه بالكذب.(٥٣) وقد ذكر الأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد سيبويه (١-٥٨) بيتًا لزيد الخيل ليبين أن أقصوصة اللاحقي لا تضر سيبويه، وقال زيد الخيل:(٥٤)

---

٤٧. البيت في **الكتاب**، ١: ١١١، **وخزانة الأدب**، ٤: ٢٤٢، **وشرح شذور الذهب**، ص٣٩٣، **وشرح المفصل**، ٦: ٧٠، **والمقاصد النحوية**، ٣: ٥٣٩، **وهمع الهوامع**، ٢: ٩٧٠.

٤٨. ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٩٢.

٤٩. **شرح ابن عقيل**، ٣: ١١٤، **وشرح شذور الذهب**، ص ٣٩٥.

٥٠. الشاهد بلا نسبة في **كتاب سيبويه**، ١: ١١٣، **ولأبان اللاحقي في خزانة الأدب**، ٨: ١٦٩، **والمقاصد النحوية**، ٣: ٥٤٣، **وشرح الأشموني**، ٢: ٣٤٢، **وشرح المفصل**، ٦: ٧١، **والمقتضب**، ٢: ١١٦، وشرح ابن عقيل، ٣: ١١٤.

٥١ . المبرد، **المقتضب**، ٢: ١١٤، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢: ١٩٣، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص٢٧٧، **وشرح شذور الذهب**، ص٣٩٤، **وشرح اللمحة البدرية**، ص٢٦٩، والإسيوطي، عبد الرحمن، **الفرائد الجديدة**، ٢: ٦٧٥، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٦٨، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

٥٢. المبرد، **المقتضب**، ٢: ١١٤.

٥٣. ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢: ٢١.

٥٤. الشاهد في ديوانه ص١٧٦، **وخزانة الأدب**، ٨: ١٦٩، **وشرح عمدة الحافظ**، ص٦٨، **وشرح المفصل**، ٦: ٧٣، **والمقاصد النحوية**، ٣: ٥٤٥، وبلا نسبة في **أوضح المسالك**، ٣: ٢٢٤، **وشرح الأشموني**، ٢: ٣٤٢، **وشرح ابن عقيل**، ٣: ١١٥، **وشرح قطر الندى**، ٢٧٥، **والمقرب**، ١: ١٢٨، **وشرح التصريح**، ٢: ٦٨.

أَتَانِيْ أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ
جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيْدُ

فـ **(عرضي)** منصوب بـ **(مزقون)** ولا يسوغ فيه غير ذلك.

وأجاز الجرمي إعمال **(فَعِل)**؛ لأنه على وزن الفعل، فجرى مجراه وخالف في **(فعيل)**؛ لأنه أقل ورودًا، حتى إنه لم يسمع إعماله في النثر.[٥٥] ويرى أبو عمْرو أن **(فَعِل)** يعمل بضعف.[٥٦]وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع بل تقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها.[٥٧]

وما ذهب إليه سيبويه صحيح،وأما إنكار جمهور البصريين ومن وافقهم في إعمال **(فَعِيل وفَعِل)** فلا حجة لهم فيه، والذي احتجّ به المبردّ ضعيف؛ لأن وزن (فعيل) الذي يكون من غير المتعدي ككريم وشريف، مختصّ بالصفة المشبهة، والذي يختص بالمبالغة وهو معدول عن اسم الفاعل كرحيم وعليم وسميع، لا يكون إلا من المتعدي؛ لأن صيغ المبالغة لا تصاغ إلا من المتعدي. وأما مخالفة الجرمي فيه وزعمه أنه أقل ورودًا ولم يسمع إعماله في النثر، فغير صحيح؛ لأن اللِّحْيَاني[٥٨]حكى في نوادره:" **إنّ اللّـهَ سميعٌ دعائي ودُعاءَكَ**".[٥٩] وهذا ورد في القرآن الكريم حيث يقول تبارك وتعالى:

١. "**وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيْظًا**"[٦٠]: **وحفيظ** هنا صيغة المبالغة، والمفعول محذوف، أي: وما صيّرناك عليهم حفيظًا أعمالهم، وهذا يؤيد قول سيبويه من إعمال **فَعِيْل**[٦١].

٢. "**إِذْ قَالَتِ امْرَاتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّيْ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِيْ بَطْنِيْ مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّى إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيْعُ العَلِيْمُ**"[٦٢]. فـ **(إذ)** منصوب بـ **(سميع عليم)**، أي: واللّـه سميع عليم حينَ قالت، وهو ظاهر قول الزمخشري.

٣. "**إِنَّ رَبِّيْ لَسَمِيْعُ الدُّعَاءِ**"[٦٣]: قال الزمخشري:" فإن قلتَ: ما هذه الإضافة إضافة السميع إلى الدعاء؟ قلت: إضافة الصفة إلى مفعولها وأصله **لسميعٌ الدعاءَ**، وقد ذكر سيبويه فعيلاً في جملة

---

٥٥. الأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٦٨، وابن هشام، **شرح قطر الندى**، ص٢٧٧، والإسيوطي، **الفرائد الجديدة**، ٢: ٦٧٥، وابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢: ١٩٣، والصيمري، أبو محمد عبد اللّه بن إسحاق، **التبصرة والتذكرة**، ت: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ١: ٢٢٨.

٥٦. السيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

٥٧. الإسيوطي، **الفرائد الجديدة**، ٢: ٦٧٥، والسيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

٥٨. هو علي بن حازم اللحياني لغوي، عاصر الفراء، وتصدر في أيامه، وأخذ عنه القاسم بن سلام، ومن كتبه: كتاب النوادر، وتوفي سنة ٢٠٧هـ، **ومعجم المؤلفين**، ٧: ٥٦٦.

٥٩. ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٢: ١٩٣.

٦٠. الأنعام: ١٠٧، وهود: ٨٦.

٦١. العكبري، أبو البقاء، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، ٦١٦هـ، ١: ١٤٤.

٦٢. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٢: ٤٣٧، والقيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ١٩١٥، ١٥٦.

٦٣. إبراهيم: ٣٩.

٦٤. الزمخشري، **الكشاف**، ٢: ٣٨١.

أبنية المبالغة العاملة عمل الفعل، كقولك: **هذا ضَرُوْبٌ زيدًا، وضَرَّابٌ أخاه، ومِنْحَارٌ إبِلَهُ، وحَذِرٌ أمورًا، ورحيمٌ أباه.** ويجوز أن يكون من إضافة فَعِيل إلى فاعِله".[٦٤] وقال أبو حيان: والظاهر إضافة **(سميع)** إلى المفعول وهو من إضافة المثال الذي على وزن **(فَعِيْل)** إلى المفعول على ما ذهب إليه سيبويه. وقد خالف في ذلك جمهور البصريين. وخالف فيه الكوفيون في إعمال باقي الخمسة الأمثلة **فَعُوْل وفَعَّال ومِفْعَال وفَعِل** وهذا مذكور في علم النحو[٦٥].

٤. "**رَفِيْعُ الدَّرَجَاتِ ذُوْ العَرْشِ...**}[٦٦]: احتمل أن يكونَ **(رفيع)** للمبالغة على **(فعيل)** من رافع، فيكون الدرجات مفعوله، أي رافعٌ درجاتِ المؤمنين ومنازلهم في الجنة واحتمل أن يكون (رفيع) فعيلاً من رفع الشيء: علا فهو رفيع، فيكون من باب الصفة المشبهة.[٦٧]

مقتضى ما سبق أن صيغة **(فَعِيْل)** تعمل؛ لأن القرآن الكريم خير دليل على ذلك، فثبت مذهب سيبويه وبطل ما ذهب إليه جمهور النحاة.

ويرى الجرمي في إعمال **(فَعِل)** وروده على وزن الفعل؛ فجرى مجراه، وهو مردود؛ لأنّ صيغ المبالغة لا تعمل لمشابهتها الفعلَ أو لكونها فرعًا على اسم الفاعل، بل بدلالتها على الحدث المأخوذ من المصدر، كما كان ذلك في اسم الفاعل. قال تعالى:"**وَإِنَّا لَجَمِيْعٌ حَاذِرُوْنَ**"[٦٨]: قرئ حاذرون، أي متأهبون، وحذرون: أي خائفون.[٦٩] قال النحّاس: إن أبا عبيدة يذهب إلى أن معنى **(حذورن)** أو **(حاذرون)** واحد وهو قول سيبويه، وأجاز: **هو حَذِرٌ زيدًا**، كما يقال: **حاذرون زيدًا**.[٧٠]

يتبين أن معنى **(حذرون)** خائفون، فعلى هذا يكون المفعول به محذوفًا، أي أعداءَنا؛ فثبت أن **(فَعِل)** يعمل، ورأي الجمهور هنا يتعارض معه.

ومن إعمال **(فَعَّال)** قوله تعالى: "**إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ**"[٧١] وقال أيضًا:"**ذُوْ العَرْشِ المَجِيْدُ* فَعَّالٌ لِمَا يُرِيْدُ**}[٧٢]. فـ **(ما)** في الآية الأولى والثانية اسم موصول في محل نصب مفعول به، ولام التعدية زائدة للتقوية.[٧٣]

---

٦٥. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٥: ٤٣٤.

٦٦. غافر: ١٥.

٦٧. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، ٧: ٤٥٤.

٦٨. الشعراء: ٥٦.

٦٩. القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، صححه أحمد عبد العليم البرودي، بيروت، ١٣٧٢هـ- ١٩٥٢م، ص١٣: ١٠١.

٧٠. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، ١٣: ١٠١.

٧١. هود: ١٠٧.

٧٢. البروج:١٥- ١٦.

٧٣. صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، ٦: ٣٥٤ و١٥: ٢٩٥.

٧٤. المعارج: ٢١.

٧٥. ابن عباس، **تفسير ابن عباس**، ص٤٨٥.

ومن إعمال **(فَعُوْل)** قوله تعالى:"**وَإِذَا مَسَّهُ الخَيْرُ مَنُوْعًا**"[٧٤] فـ **(منوعا)** من صيغ المبالغة عمل في المفعول المقدّر، أي: منع حقَّ اللّه منه.[٧٥] وقال ابن كثير: إذا حصلت له نعمة من الله بخل بها على غيره ومنع حقَّ الله تعالى فيها.[٧٦]

ومن إعمال **(مِفْعَال)** قوله تعالى: "**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا**"[٧٧]: المرصاد موضع الرصد قال أبو حيان:" مرصاد: مِفْعال من الرصد ترصد من حقت عليه كلمة العذاب وقال مقاتل: مجلسا للأعداء، وممرا للأولياء، ومفعال موضع للمذكر والمؤنث بغير تاء، وفيه معنى النسب، أي ذات رصد، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكثير واللزوم".[٧٨] فعلى هذا هو عمل في مفعول (من) المقدّر.

إعمال **(فِعِّيْل)**: يرى بعض النحاة أنه يجوز أن يعمل **(فِعِّيْل)**. قال الصبان: زاد ابن خروف إعمال (فِعِّيل) **كزيد شِرِّيْبٌ الخمرَ بالنصب**، وأجازه أيضًا ابن ولاّد.[٧٩] وينكر أبو حيان إعماله ويقول في قوله تعالى: "**وَأُمُّهُ صِدِّيْقَةٌ كَانَا يَأْكُلاَنِ الطَّعَامَ...**"[٨٠]: هذا البناء من أبنية المبالغة والأظهر أنه من الثلاثي المجرد، إذن بناء هذا التركيب منه **سِكِّيت وسِكِّيْر وشِرِّيب وطِبِّيخ من سَكَتَ وَسَكَرَ وشَرِبَ وطَبَخَ**، ولا يعمل ما كان مبنيًا من الثلاثي المتعدي كما يعمل **فَعُوْل وفَعَّال ومِفْعَال**، فلا يقال: **زيدٌ شِرِّيبٌ الماءَ** كما تقول: **ضرَّابٌ زيدًا**[٨١].

وقال أيضًا في قوله تعالى: "**إِنَّهُ كَانَ صِدِّيْقًا نَبِيًّا**"[٨٢]. ومن غريب النقل ما ذهب إليه بعض النحويين من أن **(فِعِّيْل)** إنْ كان من متعدٍ جاز أن يعمل، فتقول: **هذا شِرِّيب مسكرًا**، كما أعملوا عند البصريين **فَعُوْلاً وفَعَّالاً ومِفْعالاً**.[٨٣]

وأرى أنَّ **(فِعِّيل)** يعمل كباقي صيغ المبالغة إن كان من المتعدي، ولا معنى لإنكار أبي حيان إعماله؛ لأن السبب في الإعمال هو الحدث، فصيغ المبالغة إذا كانت من المتعدي تعمل.

إعمال **(فُعُلّ)**: هذه صيغة من صيغ المبالغة لم يذكرها النحاة، تعمل كاسم الفاعل كقوله تعالى:"**عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيْمٍ* أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْنَ**"[٨٤]. قال أبو حيان: **(أن كان ذا مال)**: قال أبو علي: يجوز أن يعمل فيها **(عُتُلّ)** وإن كان قد وصف. وهذا قول كوفي؛ ولا يجوز ذلك عند البصريين.[٨٥]

خلاصة ما أرى أن صيغ المبالغة تعمل إن كان فعلها متعديًا كاسم الفاعل، وذلك بسبب قوة الحدث، لا بسبب المجاراة. ولكن لعملها درجات.

---

٧٦. ابن كثير، **تفسير ابن كثير**، ص ٤٢٢.

٧٧. النبأ: ٧.

٧٨. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٨: ٤١٤.

٧٩. الصبان، **حاشية الصبان**، ص٢٩٧.

٨٠. المائدة: ٧٥.

٨١. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣: ٥٣٧.

٨٢. مريم: ٤١.

٨٣. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٦: ١٩٣.

٨٤ . القلم: ١٣- ١٤.

٨٥. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٨:٣١٠، والزمخشري، **الكشاف**، ٤: ٥٨٨.

ولصيغ المبالغة حالتان كاسم الفاعل، **الأولى**: أن تكون مجردةً من **(ال)**، و**الثانية**: أن تكون مقترنةً بها.

المجردة من (ال) والمقترنة بها:

ذهب النحاة إلى أن صيغ المبالغة إذا كانت مقترنةً بال تعمل مطلقًا، وأما إذا كانت مجردةً منها فلا تعمل إلا بالشرطين الأساسيين كاسم الفاعل و هما **أولاً**: الاعتماد على أشياء محددة، وهي:

١. أن يكون اسم الفاعل خبرًا عن مبتدأ وخبرًا لناسخ أو مفعولاً لناسخ، نحو: **(سعدٌ مُكْرِمٌ أباه)** و**(كان سعدٌ مكرمًا أباه)** و(إنّ سعدًا مُكْرِمٌ أباه)، و(ظننت سعدًا مكرمًا أباه).
٢. أن يعتمد على نفي، نحو: ما ذاهبٌ غلاماك.
٣. أن يعتمد على استفهام، نحو: أ قائمٌ أخواك.
٤. أن يعتمد على صاحب الحال، نحو: هذا زيدٌ قائمًا غلامُهُ.
٥. أن يعتمد على موصوف، نحو: مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا.
٦. أن يعتمد على حرف النداء، نحو: **يا طالعًا** جبلاً.[٨٦] وكذلك الحكم في صيغ المبالغة.

ثانيًا: الدلالة على الحال والاستقبال. قال ابن يعيش:" وحكمها حكم اسم الفاعل سواء؛ فإن كانت بالألف واللام الموصولة عملت مطلقًا، وإن كانت مجردةً منها عملت بشرطين، **أحدهما** أن تكون بمعنى الحال والاستقبال، و**الثاني** أن تكون معتمدة. وأهملت إن كانت ماضية أو غير معتمدة.[٨٧]

وأرى أن شرط الدلالة على الحال والاستقبال لايكون دائمًا؛ لأن اسم الفاعل يدل على المضي، كقوله تعالى: "**قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ...**"[٨٨]. فـ **(فاطر وعالم)** يدلان على زمن المضي، أي **فَطَرَ وعَلِمَ**. وقال أيضًا: "**ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيْلاً مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرِضُوْنَ**"[٨٩]، أي أعرضتم. وقال أيضًا: "**لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ...**"[٩٠]، أي خَلَقَ كلَّ شيء. وقال أيضًا:"**وَلاَ أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدتُّمْ**"[٩١]. أي ما كنت قط عابدًا فيما سلف ما عبدتم فيه.

قال ابن هشام:" وزعم ابنا طاهر وخروف أنه يجوز إعمال هذه الأمثلة الخمسة بمعنى الماضي وإن لم يجز ذلك في اسم الفاعل واستدلا بالسماع والقياس".[٩٢]

وأرى أن ابني طاهر وخروف مصيبان في قولهما، ولكن نسبتهما إلى عدم الجواز في اسم الفاعل غير مستقيمة؛ لأنه يدل أيضًا على المضي كما مضى. إذن فلا معنى للدلالة على هذين الزمانين فقط، بل هي تدل على المضي

---

٨٦. ابن عصفور،**شرح جمل الزجاجي**، ٦: ٧٩، والرضي، **شرح الكافية**، ٢:٢٠٠، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢: ٦٦، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ٢: ٢٤٩، **وشرح قطر الندى**، ص٢٧٣.

٨٧. ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ٢: ٦٥، وانظر ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص٣٩٢، **وأوضح المسالك**، ٢: ٢٥٠.

٨٨. الزمر: ٤٦.

٨٩. البقرة: ٨٣.

٩٠. الأنعام: ١٠٢.

٩١. الكافرون: ٤.

٩٢. ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية**، ٢: ٦٩.

والاستمرار المشتمل على الأزمنة الثلاثة؛ لأن المبالغة والتكرار والكثرة تؤدي إلى الاستمرار، قال الرضي:" فإنها فرع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثمَّ لم يشرط فيها معنى الحال والاستقبال، كما لم يشرط ذلك في الصفة المشبهة".(٩٣)

فقول الرضي خير دليل على أنها تدل على الاستمرار دون قيد الزمان خلافًا لما ذهب إليه النحاة، وكذلك قوله تعالى:

أ. "**فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيْمُ**"(٩٤).

ب. "**ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِالحَقِّ وَهُوَ الفَتَّاحُ العَلِيْمُ**"(٩٥).

ج. "**يُوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيْقُ أَفْتِنَا...**"(٩٦).

فصيغ المبالغة (**التوّاب والرحيم والفتّاح والعليم والصدِّيق**) تدل على الثبات والاستمرار دون قيد الزمان.

ونقدم فيما يأتي أمثلة صيغ المبالغة المجردة من (ال) التي توفرت فيها الشروط، الواردة في القرآن الكريم:

أولاً:

أ. أن تكون خبرًا عن مبتدإ كقوله تعالى: "**الرِّجَالُ قَوَّامُوْنَ عَلَى النِّسَاءِ...**"(٩٧).

ب. أن تكون خبرًا عن (إنّ) كقوله تعالى: "**إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوْءِ...**"(٩٨).

ج. أن تكون خبرًا عن (كان) كقوله تعالى: "**اِسْتَغْفِرُوْا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا**"(٩٩).

د. أن تكون خبرًا عن (ليس)، كقوله تعالى: "**وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيْدِ**"(١٠٠).

هـ. أن تكون خبرا عن (كأن) كقوله تعالى: "**يَسْأَلُوْنَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا...**"(١٠١).

ثانيًا:

أن تكون صفة عن موصوف، كقوله تعالى:"**أَلْقِيَا فِيْ جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيْدٍ* مَنَّاعٍ لِلخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيْبٍ**"(١٠٢).

ثالثًا:

أن تكون حالاً كقوله تعالى: "**كَلاَّ إِنَّهَا لَظَى* نَزَّاعَةً لِلشَّوَى**"(١٠٣).

رابعًا:

أن تعتمدَ على نفي، كقوله تعالى: "**مَا لِلظَّالِمِيْنَ مِنْ حَمِيْمٍ وَلاَ شَفِيْعٍ...**"(١٠٤)، وقال أيضا: "**وَمَا لَكُمْ مِنْ دُوْنِ اللهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلاَنَصِيْرٍ**"(١٠٥).

---

٩٣. الرضي، **شرح الكافية**، ٢: ٢٠٣.

٩٤. البقرة: ٣٧.

٩٥. سبأ: ٢٦.

٩٦. يوسف: ٤٦.

٩٧. النساء: ٣٤.

٩٨. يوسف: ٥٣.

٩٩. نوح: ١٠.

١٠٠. آل عمران: ١٨٢.

١٠١. الأعراف: ١٨٧.

١٠٢. ق: ٢٤- ٢٥.

١٠٣. المعارج: ١٥-١٦ .

١٠٤. غافر: ١٨.

١٠٥. البقرة: ١٠٧.

خامسًا:

أن تعتمد على الاستفهام نحو قوله تعالى:"**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ**"(١٠٦).

وأما اعتمادها على الاستفهام والنداء في حالة التجرد من (ال) فلم يرد في القرآن الكريم.

وهذه أمثلة صيغ المبالغة المقترنة بـ (ال) من القرآن الكريم:

١. "**إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ**"(١٠٧).

٢. "**إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الخَلاَّقُ العَلِيْمُ**"(١٠٨).

٣. "**يُوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيْقُ أَفْتِنَا..**"(١٠٩).

٤. "**وَمَا أَدْرَاكَ مَا الحُطَمَةُ**"(١١٠).

٥. "**وَمِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِيْ العُقَدِ**"(١١١).

وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن اسم الفاعل يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك، وكذلك صيغ المبالغة، واستدلّوا بقول رجل من طيء:(١١٢)

خَبِيرٌ بَنُوْ لهبٍ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِيًا
مَقَالَةَ لِهْبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

زعم الأخفش أن قوله **(خبير)** مبتدأ، وأن قوله **(بنو لهب)** فاعل سدّ مسدّ الخبر، واستدلّ بذلك على أن الوصف يعمل عملَ الفعل فيرفع الفاعلَ أو نائب الفاعل وإن لم يسبقه نفي أو استفهام والجمهور على اشتراط أن يسبقه النفي أو الاستفهام، ولذلك لم يرتضوا هذا الإعراب الذي ذكره الأخفش، وقالوا: إن قوله **(خبير)** خبر مقدم وقوله **(بنو لهب)** مبتدأ مؤخر، والأصل بنو لهب خبير، واعترض عليه أنصار الأخفش بأن قوله **(بنو لهب)** جمع، و**(خبير)** مفرد؛ فلزم الإخبار بالمفرد عن الجمع في قول الجمهور، والجواب على ذلك أن نقول: إن صيغة **(فَعِيل)** ربما استعملت للمفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ فأخبر بها عن كل واحد منها، وقد ورد ذلك صريحًا في قوله تعالى: "**وَالمَلاَئِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيْرٌ**"(١١٣)؛ فسقط الاعتراض، وسَلِمَ قول الجمهور.(١١٤)

إعمال صيغ المبالغة غير المفردة:

صيغ المبالغة غير المفردة هي المثنى والمجموع، يعملان كالمفردة سواء أكانت صحيحةً أم مكسّرة. قال سيبويه:"وأجروه حين بنوه للجمع كما جرى في الواحد ليكون كفَوَاعِلَ حين أُجْرِيَ مثل فاعِل".(١١٥) وقال الرضي:" ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها صحيحًا كان أو مكسرًا".(١١٦) وقال الأزهري:وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط.(١١٧)

---

١٠٦. الهمزة: ٥.

١٠٧. آل عمران: ٨.

١٠٨. الحجر:٨٦.

١٠٩. يوسف:٤٦.

١١٠. الهمزة: ٥.

١١١. الفلق: ٤ .

١١٢. الشاهد في **شرح قطر الندى**، ص٢٧٢، **وأوضح المسالك**، رقم ٦٦، **والأشموني** رقم ٣٩، **وابن عقيل**، رقم ٤٢.

١١٣. التحريم:٤.

١١٤. عبد الحميد، **كتاب منحه الجليل**، ١: ١٩٦.

١١٥. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١١٢.

١١٦. الرضي، **شرح الكافية**، ٢: ٢٠٢.

١١٧. الازهري، **شرح التصريح**، ٢: ٦٩.

ومن إعمالها جمعًا مكسرًا قول طرفة العبدي البكري[١١٨]

ثُمَّ زَادُوْا أَنَّهُمْ فِيْ قَوْمِهِمْ
غُفُرٌ ذَنْبَهُمُ غَيْرُ فُخُرْ

الشاهد فيه: قوله **(غفر ذنبهم)** حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله **(غُفُر)** فإنه جمع **غَفُوْر**، و**غَفُوْر** مبالغة غافر، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب به المفعول به وهو قوله **(ذنبهم)** وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم **(أن)**. وهو جمع المبالغة، ومثنى المبالغة لم يردا في القرآن العظيم.

ومن إعمالها جمعًا سالمًا قول زيد الخيل:[١١٩]

أَتَانِيْ أَنَّهُمْ مَزِقُوْنَ عِرْضِيْ
جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيْدُ

والشاهد فيه: قوله: **(مزقون عرضي)** حيث أعمل صيغة المبالغة **(مزقون)** عملَ الفعل، وهي صيغة الجمع، فأعملت كما تعمل وهي مفردة، والذي سوّغ عملها اعتمادها على اسم **(أن)**.

وكقوله تعالى:

أ. "**وَمِنَ الذِيْنَ هَادُوْا سَمَّاعُوْنَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُوْنَ لِقَوْمٍ آخَرِيْنَ**"[١٢٠].

ب. "**سَمَّاعُوْنَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُوْنَ لِلسُّحْتِ**"[١٢١].

فكلمة **(سمّاعون)** في الآيتين خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم، وكذلك **(أكّالون)** واللام في **(الكذب والسحت)** زائدة للتقوية، والكذب والسحت مجروران لفظًا منصوبان محلاً مفعولان لـ **(سمّاعون وأكّالون)**.

إضافة صيغ المبالغة:

يرى النحاةُ أن حكمَ إضافة صيغ المبالغة كحكم اسم الفاعل[١٢٢]. وقد قرّروا أن إضافة اسم الفاعل المراد به المضي إضافة محضة لكونه غير عامل، قال سيبويه: "وإذا قلت: هذا الضاربُ فإنما تعرّفه على معنى الذي ضَرَبَ فلا يكون إلا رفعًا، كما أنك لو قلت: أ زيدٌ أنت ضاربُهُ إذا لم تُرِدْ بضاربه الفعلَ وصار معرفةً...".[١٢٣] وقال الرضي في اسم الفاعل والمفعول: "إنهما إذا كانا للماضي فإضافتهما معنوية؛ لأنهما لم يعادلا الماضيَ؛ فلم يعملا عملَهُ والدليل على أن إضافتهما- إذا كانا للماضي- معنوية، قوله تعالى: "**الحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَّاوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ المَلاَئِكَةِ**

---

١١٨. الشاهد في ديوانه، ص٥٨، و**الكتاب**، ١: ١١٣، و**شرح الكافية**، ٢: ٢٠٢، و**شرح التصريح**، ٢: ٦٩، وبلا نسبة في **شرح ابن عقيل**، ٢: ٢٠٠، و**شرح الأشموني**، ٢: ٢٩٩، و**همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

١١٩. الشاهد في ديوانه ص٤٢، و**المقرب**، ١: ١٢٨، و**شرح التصريح**، ٢: ٦٨، و**شرح ابن عقيل**، ٢: ١٩٩، و**شرح شذور الذهب**، ص٣٩٤.

١٢٠. المائدة: ٤١ .

١٢١. المائدة:٤٢ .

١٢٢. صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن**، ٣: ٣٥١-٣٥٤.

١٢٣. ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ٢: ٢٣.

رُسُلاً"[١٢٤] فـ **(فاطر وجاعل)** صفتان للمعرفة".[١٢٥]

وأما إضافة اسم الفاعل [١٢٦] . المراد به الحال والاستقبال، فغير محضة لا تفيد تعريفًا ولّا تخصيصًا؛ لأنها ما هي إلا على نية الانفصال ولأنها تعمل في محل المضاف إليه إما رفعًا أو نصبًا. فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة، والتنوين قد حذف في اللفظ ولكنه مقدر منوي؛ فكأنما الإضافة غير موجودة.

يتضح مما سبق أن اسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعلَ؛ فلا يكون إذا عمل إلا نكرة؛ لأن الفعلَ لا يكون إلا نكرة.[١٢٧] ولذا لا تجوز فيه الإضافة الحقيقية، وإنما تجيء فيه الإضافة لفظيةً من حيث إنه اسم منوّن فيحذف منه التنوين ويضاف إلى ما انتصب به والمعنى على ثبات النون. كل هذا بسبب المضارعة التي أدّى إلى الالتباس في مسائل كثيرة.

والقول السديد عندي هو أن اسم الفاعل اسم وإضافته حقيقية، كأي اسم آخر سواء دلّ على المضي أو الحال أو الاستقبال، والدليل على ذلك الآيات القرآنية الآتية: قال تعالى: "**الحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ جَاعِلِ المَلاَئِكَةِ رُسُلاً...**"[١٢٨]. وجعل بعض النحاة **(جاعل)** بمعنى المضي ونصب رسلاً بفعل مقدر[١٢٩]. ولكني أرى أن **(جاعل)** اسم الفاعل نصب **(رسلا)** هذا دليل على إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي، وجعل بعضهم **(جاعل)** بمعنى الحال أو الاستقبال وعمل في **(رسلا)** وقال: إن الإضافة غير محضة[١٣٠]. ولكن يبدو لي أن الإضافة هنا حقيقية؛ لأن **(جاعل)** نعت ثانٍ للفظ الجلالة **(الله)**[١٣١]. ولا يقال إنه بدل؛ لأن البدلَ بالصفات ضعيف[١٣٢].

وكذلك قال تعالى: "**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا..**"[١٣٣]. وقرأ بعض القرّاء بنصب **الإصباح**،[١٣٤] على إرادة الاستقبال، وهذا دليل على أن إضافة اسم الفاعل المراد به الاستقبال إضافة معنوية؛ لأن **(فالق الإصباح)** صفة للفظ الجلالة **(الله)**.

وأرى أن إضافة اسم الفاعل النكرة المراد به الحال أو الاستقبال، إضافة حقيقية، إذا أضيف إلى المعرفة أو كان بعد الإضافة صفة للمعرفة. قد يكون أن سيبويه تراجع عن رأيه لهذا السبب

---

١٢٤. فاطر: ١.

١٢٥. سيبويه، **الكتاب**، ١: ١٣٠

١٢٦. الرضي، **شرح الكافية**، ١: ٢٥٦- ٢٥٨، وانظر ابن المعطي، **شرح ألفية ابن المعطي**، ت: د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م، ٢: ٩٨.

١٢٧. الرضي، **شرح الكافية**، ١: ٢٧٨، و**شرح ابن عقيل** ، ٣: ٤٤، والجرجاني، **كتاب المقتصد**، ١: ٥١٦.

١٢٨. ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٣: ٤٤، والجرجاني، **كتاب المقتصد**، ١: ٥١٦.

١٢٩. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٨: ٢٨٣، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ٢: ٢٨٥.

١٣٠. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ١: ٢٨٣.

١٣١. صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن**،١١:٢٤٧.

١٣٢. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٢: ٢١.

١٣٣. الأنعام: ٩٦.

١٣٤. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٤: ١٨٥.

وهو القائل: "وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكنّ معرفة، وذلك معروف في كلام العرب، يدلك على ذلك بأنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك؛ فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك"(١٣٥). ويذهب أبو حيان مذهبه فيقول: إنه يتعرف به إذا كان معرفة؛ فيلحظ فيه أن الموصوف صار معروفًا بهذا الوصف، وكأن تقييده بالزمان غير معتبر. وهذا الوجه غريب النقل لا يعرفه إلا من له اطّلاع من كتاب سيبويه، وتنقيب عن لطائفه(١٣٦).

واختلف النحاةُ في اسم الفاعل الدال على الاستمرار فيرى بعضهم أن إضافته إضافه معنوية(١٣٧). وهناك نحاة آخرون يرون أن إضافته محضة مراعاة لمضيه وغير محضة مراعاة لحاله واستقباله(١٣٨). وقال تعالى: "**تَنْزِيْلُ الكِتَابِ مِنَ اللهِ العَزِيْزِ العَلِيْمِ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيْدِ العِقَابِ...**"(١٣٩). "قال الزجاج: غافر وقابل صفتان، وشديد بدل انتهى، وإنما جُعِلَ غافر وقابل صفتين، وإن كانا اسمي فاعل؛ لأنه فُهِمَ من ذلك أنه لايراد بهما التجدد ولا التقييد بزمان، بل أريد بهما الاستمرار والثبوت وإضافتهما محضة، فيعرف، وصحّ أن يوصف بهما المعرفة"(١٤٠).

وأرى أن حكم إضافة اسم الفاعل المراد به الاستمرار كاسم الفاعل المراد به المضي أو الحال أو الاستقبال- كما سبق- وأرى أن حكمَ إضافة صيغ المبالغة مطابق للحكم الذي مرّ بنا في اسم الفاعل؛ فإضافتها إذا كانت إلى المعرفة وكانت صفةً عن معرفة، إضافة محضة، وأما إذا كانت إلى النكرة أو إلى المعرفة كانت صفة أو خبرًا أو حالاً عن نكرة؛ فإضافتها غير محضة، والدليل على ذلك الآيات القرآنية الآتية:

١. "**قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الغَيْبِ**"(١٤١). فقرأ المدنيان وابن عامر ورويس برفع ميم (عالمُ) وقرأ الباقون بخفضها (عالمِ). وقرأ حمزة والكسائي (علاّم) بتشديد اللام مثل (فعّال).(١٤٢)

فـ (علام) صفة لـ (ربي) في قراءة من قرأ بتشديد اللام.(١٤٣) إذا كان الموصوف معرفة ينبغي أن تكون الصفة معرفة، فثبت أن إضافتها معنوية.

٢. "**إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الغُيُوْبِ**"(١٤٤).

هنا (علاّم) مضاف إلى (الغيوب) وخبر لـ (إن) والأصل في الخبر أن يكون نكرة، من هذه الناحية يمكن أن نقول إن الإضافة لفظية، ولكن

---

١٣٥. سيبويه، **الكتاب**، ١: ٤٢٨.

١٣٦. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٢: ٢١.

١٣٧. الحمصي، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى**، ٢: ١٥٢.

١٣٨. المرجع السابق، ٢: ١٣٤.

١٣٩. غافر:٣.

١٤٠. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٧: ٤٤٧، والزمخشري، **تفسير الكشاف**: ٤: ١٤٨.

١٤١. سبأ: ٣ .

١٤٢. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ٢: ٣٤٩.

١٤٣. ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، ص ٣٤٩.

١٤٤. المائدة: ١٠٩.

الخبر قد يكون معرفة، كقوله تعالى: "**مُحَمَّدٌ رَسُوْلُ اللهِ...**"[١٤٥].

٣. "**وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ**"[١٤٦].

فـ **(حمالة)** هنا مفعول به لفعل محذوف تقديره أذم، أو حال من **(امرأته)** أجازه العكبري،[١٤٧] والأصل في الحال أن تكون نكرة، ولكن قد يصح أن تكون معرفة عند الكوفيين.

دلالة صيغ المبالغة:

إن اسم الفاعل يدل على الحدوث والتجدد حينًا، كما يدل على الثبوت والاستمرار حينا آخر حسب القرائن والسياق، ومن الطبيعي أن هذه الدلالة تسري إلى صيغ المبالغة؛ لأنها تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع المبالغة والزيادة، ولكن النظر الدقيق يؤدي إلى الثمرة أكثر من ذلك، حيث إن الإكثارَ والتكرار والملازمة من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس فهي إذن أقرب إلى الثبوت من أن تدل على الحدوث. قال الرضي: "فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل فلا تقصر من الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثَمَّ لم يشرط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشرط ذلك في الصفة المشبهة"[١٤٨].

يبدو من قول الرضي أنها تدل على الاستمرار كالصفة المشبهة، والصفة المشبهة لا تدل على الاستمرار دائمًا، مثل عطشان ونعسان وغضبان وغيرها، في حين أن معظم صيغ المبالغة الواردة في القرآن الكريم لا تعطي إلا معنى الثبوت والاستمرار، يقول تبارك وتعالى:

١. "**ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيْسِيْنَ وَرُهْبَانا..**"[١٤٩].

٢. "**يُوْسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيْقُ أَفْتِنَا..**"[١٥٠].

٣. "**هَذَا فَلْيَذُوْقُوْهُ حَمِيْمٌ وَغَسَّاق**"[١٥١].

٤. "**هُوَ الذِيْ جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُوْلاً**"[١٥٢].

٥. "**وجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا**"[١٥٣].

إن في القرآن الكريم أوزانًا مختلفةً. وقد استعمل فيه وزنان مختلفان من مادة واحدة ومن أصل واحد مثلا: **(غَفُور وغفّار)** في "**إِنَّ اللّهَ غَفُوْرٌ رَحِيْمٌ**"[١٥٤] و"**رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا العَزِيْزُ الغَفَّارُ**"[١٥٥]، و**(كَفُوْر وكفَّار)** في "**إِنَّ اللّـهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُوْرٍ**"[١٥٦] و "**وَاللّـهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيْمٍ**"[١٥٧]، و**(رحيم ورحمن)** في "**الرَحْمَنِ الرَّحِيْمِ**"[١٥٨] و**(عَليم وعلاَّم)** في "**إِنَّ اللَّهَ عَلِيْمٌ بِذَاتِ الصُّدُوْرِ**"[١٥٩] و "**قُلْ إِنَّ رَبِّيْ يَقْذِفُ بِالحَقِّ عَلاَّمُ الغُيُوْبِ**"[١٦٠]،

---

١٤٥. الحجرات: ٢٩ .

١٤٦. اللهب: ٤ .

١٤٧. صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن**، ١٥،٤٢٢.

١٤٨. الرضي، **شرح الكافية**، ٢: ٢٠٢.

١٤٩. المائدة: ٨٢.

١٥٠. يوسف:٤٦.

١٥١. ص: ٥٧.

١٥٢. الملك: ١٥.

١٥٣. النبأ: ١٣.

١٥٤. الممتحنة:١٢.

١٥٥. ص: ٦٦.

١٥٦. الحج: ٣٨.

١٥٧. البقرة: ٢٧٦.

١٥٨. الفاتحة:٢.

١٥٩. لقمان: ٢٣.

١٦٠. سبأ: ٤٨.

و(**سميع وسمّاع**) في "**وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**"[١٦١] و"**وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ...**"[١٦٢] و(**ظَلُوم وظلاَّم**) في "**إِنَّ الإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ**"[١٦٣] و "**وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ**"[١٦٤] و(**مَنُوع ومنَّاع**) في "**وَإِذَا مَسَّهُ الخَيْرُ مَنُوعًا**"[١٦٥] و"**مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ**"[١٦٦]، و(**هُمَزَة وهَمَّاز**) في "**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**"[١٦٧] و"**هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ**"[١٦٨] وهلم جرا.

ولكن هل يدل الوزنان المختلفان على المعنى نفسه؟ فإنْ كان كذلك فلمَ لم يُستخدم الوزن الواحد؟ جاء في الفروق اللغوية: "فأمّا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظنّ كثيرٌ من النحويين واللغويين"[١٦٩]. وفيه أيضًا:" من لا يتحقق المعاني يظنّ أن ذلك كله يُفيد المبالغة فقط وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتهما المبالغة تُفيْدُ المعاني التي ذكرناها"[١٧٠]. أي معاني الصناعة والنسبة والصاحب.

وقال الصبان: "وعمل فَعَّال أكثر من عمل الاثنين بعده وعمل فَعِيل أكثر من فَعِل...وانظر هل هي مستوية في المعنى أو متفاوتة بأن تكون الكثرة المستفادة من فَعَّال مثلاً أشد من الكثرة المستفادة من فَعُول لم أر في ذلك نقلاً وقد يؤخذ من قولهم زيادة البناء تدل على زيادة المعنى أبلغية فَعَّال ومِفْعَال على فَعُول وفَعِيل، وأبلغية هذين على فَعِل"[١٧١].

ينجلي مما سبق أن اختلاف اللفظين يدل على معنيين مختلفين وزيادة البناء تفيد زيادة في المعنى غالبًا، لذا أرى أن كل وزن يختلف عن الآخر في المعنى كمًّا وكَيْفًا، مع إفادتها المبالغة عامةً، وبيان ذلك لنحو الآتي:

١. **فَعَّال**، نحو: **ختّارعلاّم ومشّاء وكفّار وستّار وظلاّم**. ومن المعلوم أن هذا الوزن معدول عن اسم الفاعل للدلالة على الكثرة ولكن النحاة اختلفوا فيها:

أ. يرى جمهور النحاة أن وزن (**فَعَّال**) أصل في المبالغة ومنقول عنها للصنعة والحرفة قال المبرد: (هذا باب ما يبنى عليه الاسم لمعنى الصناعة لتدل من النسب على ما تدل عليه الياء) "وذلك قولك لصاحب الثياب **ثَوَّاب**، ولصاحب العطر **عطّار**، ولصاحب البزر **بزّار**. وإنما أصل هذا لتكرير الفعل، كقولك: **هذا رجل ضرّاب، ورجل قتّال**، أي يكثر منه، وكذلك **خيّاط**. فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصنف فعلوا به ذلك وإن لم يكن منه فعلٌ نحو: **بزّار وعطّار**"[١٧٢].

وقال ابن يعيش: "اعلمْ أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور وذلك لأنهم" لم يأتوا بياء النسب، لكنهم يبنون بناء يدل على نحو ما دلّ عليه ياء النسب، وهو قولهم لصاحب التبوت،

---

١٦١. آل عمران: ٣٤.
١٦٢. التوبة: ٤٧.
١٦٣. إبراهيم: ٣٤.
١٦٤. الحج: ١٠.
١٦٥. المعارج: ٢١.
١٦٦. القلم: ١٢.
١٦٧. الهمزة: ١.
١٦٨. القلم: ١١.
١٦٩. العسكري، **الفروق اللغوية**، ص١٢-١٣.
١٧٠. المرجع السابق، ص١٣.
١٧١ . الصبان، **حاشية الصبان**، ٢: ٢٩٦.
١٧٢ . المبرد، **المقتضب**، ٣: ١٦١.

وهي الأكسية..**(تبّات)** ... ولصاحب الحمير التي ينقل عليها حمّار، وللصيرفي صرّاف وهو أكثر من أن يُحصى كالعطّار والنقّاش وهذا النحو إنما يعملونه فيما كان صنعة ومعالجة لتكثير الفعل، إذ صاحب الصنعة مداوم لصنعته، فجعل له البناء الدال على التكثير وهو فعّال بتضعيف العين؛ لأن التضعيف للتكثير"[١٧٣].

وقال ابن سيْده: "والباب فيما كان صنعة ومعالجة أن يجيء على فَعّال؛ لأن فَعّالاً لتكثير الفعل وصاحب الصنعة مداوم لصنعته فجعل له البناء الدال على التكثير كالبزّار والعطّار وغير ذلك مما لا يُحصى كثرة"[١٧٤].

يتضح مما سبق أن فعّالاً لتكثير الفعل وتكريره، وإذا أراد مزاولة الشيء ومعالجته والصنعة فجعل له هذا البناء الدال على التكرير.

ب. ذهب بعض النحاة إلى أن وزن (فعّال) أصل في الصنعة ومعدول عنها للمبالغة، قال أبو هلال العسكري: "إذا فعل الفعل وقتًا بعد وقت قيل فَعّال مثل علاّم وصبّار"[١٧٥]. وادّعى ابن طلحة أن فعّالاً لمن صار له كالصناعة[١٧٦].

وأرى أن وزن (فعّال) معدول عن اسم الفاعل للمبالغة، وليس أصلا في الصنعة، وإذا أريد الدلالة على الحرفة والصنعة جيء به على فَعّال، قال ابن يعيش: "وإن كان شيء من هذه الأشياء صنعة ومعاشًا يداومها صاحبها نسب على **فعّال** فيقال لمن يبيع اللبن والتمر **لبّان وتمار**، ولمن يرمي بالنبل **نبّال**"[١٧٧]. فقوله دال على أنه ليس أصلاً في الصنعة وإنما نسب إليها عند مداومة الشيء ومزاولته فبناء فعّال يقتضي المداومة والمعاناة والاستمرار والتكرار. قال تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِيْنَ...**"[١٧٨]، ومعنى التوّاب: العبد الكثير التوبة، وذلك بتركه كل وقت بعض الذنوب، ويقال لله ذلك لكثرة قبوله توبة العباد حالاً بعد حال.

"**وَاذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ**"[١٧٩]: في **(الأواب)** كالتواب، وهو الكثير الرجوع إلى الله وطلب مرضاته ومن عادته أن يكثرَ الرجوع إلى الله ويُديم ذلك يزاوله ويجدده.

"**أَكَّالُوْنَ لِلسُّحْتِ...**"[١٨٠]. في **(الأكال)** الكثير الأكل، المستمر على ذلك يزاوله ويجدده.

"**إِنَّ إِبْرَاهِيْمَ لأَوَّاهٌ حَلِيْمٌ**"[١٨١] وقوله تعالى: "**وَلاَ أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ**"[١٨٢]. قال الرازي: "واعلم أن قوله لوّامة ينبئ عن التكرار والإعادة، وكذا القول في لوّام وغدّار وضرّار[١٨٣].

وقد يستعمل (فعّال) للدلالة على النسب وكثر هذا في الحرف كـ **(بقّال وبزّار ونجّار وعطّار ونحّاس وجمّال)**، وكالذي يرمي النبل نبّال، وكقوله تعالى: "**وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلاَّمٍ**

---

١٧٣. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦، ١٣.

١٧٤. ابن سيده، **المخصص**، ١٥، ٦٩.

١٧٥. العسكري، أبو هلال، **الفروق اللغوية**، ص١٢- ١٣.

١٧٦. السيوطي، **همع الهوامع**، ٦: ١٤.

١٧٧. ابن يعيش، **شرح المفصل**، ٦، ١٤.

١٧٨. البقرة:٢٢٢.

١٧٩. ص: ١٧.

١٨٠. المائدة: ٤٢.

١٨١. التوبة: ١١٤.

١٨٢. القيامة: ٢.

١٨٣. الرازي، فخر الدين، **التفسير الكبير**، ٣٠: ٢١٦.

لِلْعَبِيْدِ"[١٨٤]. فـــ **(بظــلاّم)** أي بــذي ظلم، أو بمنســوب إلى الظلم؛ لأن ظلاّما لو كان للمبالغة لكان النفي منصبًّاعلى المبالغة وحدها دون الظلم الذي ليس كثيرًا وهو لا يجوز؛ لأن اللهَ لا يظلِمُ مطلقًــا[١٨٥]. ويرد العكبري قائلاً:" فإن قيل: بناء **(فعّــال)** للتكثير، ولا يلزم من نفي الظلم الكثير نفي الظلم القليل؛ فلو قال **(بظالم)** لكان أدلّ على نفي الظلم قليله وكثيره.

فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

أحدهــا: أن **(فعّالاً)** قد جاء لا يراد منه الكثرة، كقول طرفة:[١٨٦]

ولَسْتُ بحلالِ التِّلاَعِ مَخَافَةً
ولَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفَــدِ

لا يريد هنا أنه قد يحل التلاع قليلاً؛ لأن ذلك يدفعــه قوله، متى يسترفد القوم أرفد. وهذا يدل علــى نفي البخل في كل حال؛ ولأن تمام المدح لا يحصل بإرادة الكثرة.

والثاني: أن ظلاّمًا هنا للكثرة؛ لأنه مقابل للعباد، وفــي العــباد كــثرة، وإذا قُوْبِلَ بهم الظلم كان كثيرًا.

والثالــث: أنــه إذا نفي الظلم الكثير انتفى الظلم القلــيل ضــرورة؛ لأن الــذي يظلــم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم؛ فإذا ترك الظلم الكثير، مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر كان للظلم القليل المنفعة أترك.

ووجــه رابــع وهــو: أن يكونَ على معنى النسب،أي لا ينسب إلى الظلم، فيكون مثل بزّاز وعطّار[١٨٧].

وقال الزمخشري: "فإن قلت: كيف قال بظلام على لفظ المبالغة؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يكــون من قولك هو ظالم لعبده. وظلاّم لعبيده. والثاني: أن يراد لو عذبت من لا يستحق العذاب لكنت ظلاّما مفرط الظلم فنفى ذلك"[١٨٨].

ويظهر لي أنه لا ضرورة لنا إلى التأويلات المختلفة؛ لأننا قد رأينا أن فعّالاً يدل على النسب إذا وقع في معرض النفي، فــ **(ظــلاّم)** في الآية – والله أعلــم– لــيس للمبالغة بل للنسب بمعنى صــاحب، فــلا يبقى إشكال. وينطبق هذا على كلمتي **(كفّار وخوّان)** في قوله عزّ وجلّ:

"**وَاللهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيْمٍ**"[١٨٩].

"**إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَــوَّانٍ كَفُوْرٍ**"[١٩٠].

فلــيس المراد هنا كثرة الكفر والخيانة؛ لأن الله يكــره صــاحب الكفر والخيانة مطلقًا، بغير نظــر إلــى كــثرة كفره أو قلته، فالمعنى إذن صاحب كفر وصاحب خيانة على النسب.

٢. فَعُــوْل: نحو: **غَفُوْر وشَكُور وودُود ومَنُوع وجَــزُوع.** يســتعمل هذا البناء للدلالة على

---

١٨٤. آل عمران: ١٨٢.

١٨٥. ابــن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ٤: ١٦٨، حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٣: ٢٧٠.

١٨٦. الشــاهد فــي ديوانه، ص٢٤، و**تفســير البحر المحيط**، ٣: ١٩٧، و**إمــلاء مــا منّ به الرحمن**، ١: ٩٠، و**شرح شذور الذهب**، ٣٣٥.

١٨٧. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٣: ١٣١، و العكبري، **إملاء ما منّ به الرحمن**، ١: ٩٠.

١٨٨. الزمخشري، **الكشاف**، ٤: ٩.

١٨٩. البقرة: ٢٧٦.

١٩٠. الحج: ٣٨.

الكثرة وأيضًا على المواظبة والمداومة. ويرى الفارابي أن فَعُولاً لمن دام منه الفعل[١٩١]. وذهب ابن طلحة إلى أنه لمن كثر منه الفعل[١٩٢]. وفي الفروق اللغوية: إنه لمن كان قويا على الفعل[١٩٣]. وهو في القرآن الكريم للدلالة على الآتية:

(أ) للدلالة على معنى الكثرة، قال تعالى:

١. "**وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوْرًا**"[١٩٤] **الكفور**: المبالغ في كفران النعمة، وقال الزمخشري: عظيم الكفران[١٩٥].

٢. "**إِنَّ رَبِّيْ رَحِيْمٌ وَدُوْدٌ**"[١٩٦] وفي الكشاف: "ودود عظيم الرحمة للتائبين، فاعل بهم ما يفعل بليغ المودة بمن يوده من الإحسان والإجمال"[١٩٧].

٣. "**إِنَّ الإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوْعًا**"[١٩٨] معنى الهَلَع سرعة الجزع عند مسّ المكروه، وسرعة المنع عند مسّ الخير.[١٩٩]

٤. "**وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ كَانَ يَؤُوْسًا**"[٢٠٠] معنى **اليؤوس** شديد اليأس من أن تعود إليه مثل تلك النعمة المسلوبة، قاطعًا رجاءه عن سعة فضل اللّه من غير صبر ولا تسليم[٢٠١].

(ب): وللدلالة على معنى عدم الكثرة كقوله تعالى:

١. "**إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُوْرٍ**"[٢٠٢].

٢. "**إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ**"[٢٠٣].

فكلمتا (كفور وفخور) لا تدلان على كثرة الكفر والفخر؛ لأن الله يكره صاحب الكفر والفخر مطلقًا دون النظر إلى كثرة كفره وفخره وقلتهما، فالمعنى هو أن الله لايحب كل كافر وكل فاخر.

٣. **مِفْعَال ومِفْعِيْل: نحو: مِدْرَار ومِرْصاد ومِعْطار ومِسْكِيْن ومِعْطِير**، وأصل **مِفْعِيْل مِفْعال** فأبدل الألف ياءً للإمالة التامة[٢٠٤]. ويدلان على مداومة الفعل واعتياده. وذكر الفارابي: أنه إذا كان الاسم على **مِفْعَال أو مِفْعِيْل** فالجمع على مَفَاعِيْل وهما لمن دام منه الفعل[٢٠٥]. وقال ابن قتيبة إن مِفْعَالاً يكون لمن دام منه الشيء أو جرى على عادة فيه تقول: **رجل مِضْحاك ومِهْذار ومِطْلاق** إذا كان مُدِيْمًا للضحك والهذر والطلاق[٢٠٦].

---

١٩١. الفارابي، **ديوان الأدب**، ١: ٨٥.

١٩٢. السيوطي، **همع الهوامع**، ١: ٨٥.

١٩٣. العسكري، أبو هلال، **الفروق اللغوية**، ١٢: ١٣

١٩٤. الإسراء:٢٧.

١٩٥. الزمخشري، **الكشاف**، ٢: ٣٨١

١٩٦. هود: ٩٠.

١٩٧. الزمخشري، **الكشاف**، ٢: ٤٢٢.

١٩٨. المعارج: ١٩.

١٩٩. الزمخشري، **الكشاف**، ٤: ٦١٧.

٢٠٠. الإسراء: ٨٣.

٢٠١. الزمخشري، **الكشاف**، ٢: ٣٨١.

٢٠٢. الحج: ٣٨.

٢٠٣. لقمان: ١٨.

٢٠٤. جواد، **دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم**، ص١٨٢.

٢٠٥. المرجع السابق، ص١٨٢.

٢٠٦. ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص٢٥٥.

ويرى بعض اللغويين والنحاة أنهما يستخدمان للدلالة على الآلة، قال ابن طلحة إن مِفْعَالاً لمن صار له كالآلة[٢٠٧]. وقال مصطفى جواد: "وقد بعثت الحاجة الملحة على استعارة المِفْعَل والمِفْعال للمبالغة في صفة الموصوف الذي تناهت صفته في الفعل المشتقة منه الآلة والأداة... وكما استعارت العرب وزن (مِفْعل) للمبالغة كذلك استعارت وزن (مِفْعال) لها كالمِعْمار والمِكْسال وحاله في الاستعارة كحال مِفْعَل"[٢٠٨].

وأرى أن أصل هذين الوزنين للآلة ثم استعيرا للمبالغة لمن اعتاد الفعلَ ودام منه، كقوله تعالى:

أ. "**وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا..**"[٢٠٩] المدرار على وزن المِفْعال من الدر للمبالغة أي المتتابع كمِذْكار ومِقْنات للكثير ذلك منه[٢١٠]، وقال ابن عباس في (مدرارا): "مطرًا دائمًا دريرًا كلما احتاجوا إليه"[٢١١].

ب. "**إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا**"[٢١٢] **المرصاد** موضع الرصد، قال أبوحيان: **مرصاد: مِفْعَال** من الرصد ترصد من حقّت عليه كلمة العذاب. وقال مقاتل: مجلسا للأعداء وممرا للأولياء، ومِفْعال للمذكر والمؤنث بغير تاء، وفيه معنى النسب، أي ذات رصد، وكل ما جاء من الأخبار والصفات على معنى النسب فيه التكثير واللزوم[٢١٣].

ج. "**وَعَلَى الذِيْنَ يُطِيْقُوْنَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِيْنٍ...**"[٢١٤] **المسكين:** هو الذي لا شيء له وهو الدائم السكون إلى الناس، وقال الزمخشري: **المسكين:**" الدائم السكون إلى الناس؛ لأنه لا شيء له كالسكير للدائم السكر".[٢١٥]

٤. **فَعِيْل:** نحو **عليم وسميع وشهيد وبشير،** وهو يدل على التكرار والإعادة والمعاناة حتى أصبح كأنه خلقة في صاحبه وطبيعة، ويرى ابن طلحة أن فعيلاً: لمن صار له كالطبيعة[٢١٦].

معنى هذا أنه منقول من الصفة المشبهة الدالة على الثبوت مما هو خلقة كقصير وطويل، والخصال والطبائع كقبيح وجميل[٢١٧]. ويرى بعض النحاة أنه معدول عن فَاعِل، مثل: رحيم وقدير[٢١٨].

وأعتقد أن هذا الوزن للصفة المشبهة إنْ كان لازمًا وللمبالغة إنْ كان متعديًا، قال تعالى:

---

٢٠٧. السيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

٢٠٨. جواد، د. مصطفى، **دراسات في فلسفة النحو والصرف**، ص١٨٢.

٢٠٩. الأنعام: ٦.

٢١٠. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٤: ٦٦.

٢١١. ابن عباس، **تفسير ابن عباس**، ص١٠٦.

٢١٢. النبأ: ٢١.

٢١٣. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٨: ٤١٣.

٢١٤. البقرة: ١٨٤.

٢١٥. الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ١: ٣٣٠.

٢١٦. السيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٩٧.

٢١٧. الإستراباذي، **شرح الشافية**، ١: ٧٤.

٢١٨. الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق، **التبصرة والتذكرة**، ١: ٢٢٨.

أ. "**يَسْأَلُوْنَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا...**"[٢١٩] وقال الزمخشري: كأنك عالم بها، وحقيقته: كأنك بليغ في السؤال عنها؛ لأن من بالغ في المسألة عن الشيء والتنقير عنه استحكم علمه فيه ورضي وهذا تركيب معناه المبالغة[٢٢٠]. وفيه أيضًا: الحفي: المكرم المحتفل الكثير البر والإلطاف[٢٢١]. وقال أبو حيان: أي محب له، وعن ابن عباس: كأنك يعجبك سؤالهم عنها، وعنه: كأنك مجتهد في السؤال مبالغة في الإقبال على ما تسأل عنه. وقال ابن قتيبة: كأنك طالب علمها[٢٢٢]. وفيه أيضًا: الحفي: المكرم المحتفل الكثير البر والإلطاف[٢٢٣].

ب. "**وَيَكُوْنَ الرَّسُوْلُ عَلَيْكُمْ شَهِيْدًا..**"[٢٢٤]: لفظ **شهيد** على وزن فَعِيل للمبالغة، وكأنهم أمروا بأن يستشهدوا من كثرت منه الشهادة، فهو عالِم بمواقع الشهادة وما يشهد فيه لتكرير ذلك منه؛ فأمروا بطلب الإكمال[٢٢٥].

ج. "**وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا**"[٢٢٦] معنى **(عصيا)** عاصيا، أي كثير العصيان، وهو من فَعُول للمبالغة ويحتمل أن يكون **(فَعِيْلاً)** وهي من صيغ المبالغة[٢٢٧].

اتضح من الآيات السابقة أن فعيلاً يدل على الكثرة، حتى تصبح سجيةً ثابتةً، كقوله تعالى: "**إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالحَقِّ بَشِيْرًا وَنَذِيْرًا**"[٢٢٨] عدل إلى وزن **فَعِيل** للمبالغة؛ لأن فَعِيلاً من صفات السجايا.

قد يدل هذا البناء على النسب، كقوله تعالى: "**وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِيْنَ حَصِيْرًا**"[٢٢٩] وقال الحسن يعني فراشًا وعنه أيضًا هو مأخوذ من الحصر والذي يظهر أنها حاصرة لهم محيط بهم من جميع جهاتهم فحصير معناه ذات حصر، إذ لو كان للمبالغة لزمته التاء لجريانه على مؤنث كما تقول: رحيمة ولكنه على معنى النسب، كقوله تعالى: "**السماء منفطر به...**"[٢٣٠] أي ذات انفطار[٢٣١].

د. "**إِنَّ اللهَ لاَيُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيْمًا**"[٢٣٢] فكلمة (أثيم) لا تدل على الكثرة؛ لأن اللّه لا يحب صاحب الإثم مطلقًا بغير النظر إلى كثرة إثمه أو قلته فالمعنى هو معنى النسب، أي أن الله لا يحب صاحب الإثم.

---

٢١٩. الأعراف: ١٨٧.

٢٢٠. الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ٢: ١٨٤.

٢٢١. المرجع السابق، ٣: ٢١.

٢٢٢. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط**، ٤: ٤٣٥.

٢٢٣. المرجع السابق، ٦: ١٩٦.

٢٢٤. البقرة: ١٤٣.

٢٢٥. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، ٢: ٣٤٥.

٢٢٦. مريم: ١٤.

٢٢٧. ابو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، ٦: ١٧٧.

٢٢٨. البقرة: ١١٩.

٢٢٩. الإسراء: ٨.

٢٣٠. المزمل:١٩.

٢٣١. أبو حيان، **تفسير البحر المحيط** ، ٦: ١١.

٢٣٢. النساء:١٠٧.

٥. **فَعِـل: نحو: حَذِر وخصم**، وهو بناء للمبالغة معـدول عـن الصـفة المشبهة وذهب ابن طلحة إلى أنه لمن صار له كالعادة.[٢٣٣] وأن الصـفة المشبهة تدل على الهيجانات والخفة والأعـراض، فهذا الوزن في المبالغة يدل على الكثرة والتكرار، ولكن فيه معنى الخفة والهيج. كقوله تعالى:

أ. "**بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُوْنَ**"[٢٣٤] فلفـظ **(خصمون)** من صيغ المبالغة ومعناه شديدو الخصومة واللجاج[٢٣٥].

ب. "**وَإِنَّا لَجَمِيْعٌ حَاذِرُوْنَ**"[٢٣٦]. فقـرأ الكوفيون وابن ذكوان بألف بعد الحاء وقرأ هشام والباقون بحذف الألف[٢٣٧] فـ **(حذر)** في هذه القراءة، يدل على كثرة الخوف وفيه معنى الهيجان.

٦. **فِعِّـيل: نحـو سِـجِّين وصِـدِّيق وقِسِّيس وشِرِّيب**. هذا الوزن يدل على المداومة على الشـيء والإيلاع به وقال ابن قتيبة: فِعِّيل: هـو لمـن دام منه الفعل، نحو رجل سِكِّير كثـير السكر، وخِمِّير كثير الشرب للخمر، ولا يقال ذلك لمن فعل الشيء مرةً أو مرتين حتى يكثر منه أو يكون له عادة[٢٣٨].

وجـاء فـي الـتلويح: **رجـل شِرِّيب** مولع بالشـراب، و**سِـكِّير** أي دائم السكر من الشراب وخِمِّـير كثير شرب الخمر[٢٣٩]. وقال الميداني: **(فِعِّـيْل)** وهو الذي يداوم الشيء ويولع به، نحو الخِمِّير والسِكِّير والفِسِّيق والظِلِّيم[٢٤٠].

وهـو في القرآن الكريم لمعنى الكثرة، مثل **فَعَّال**، كقوله تعالى:

أ. "**يُوْسُـفُ أَيُّهَـا الصِّـدِّيْقُ أَفْتِـنَا**.."[٢٤١] **الصـدِّيق** مـن كثر منه الصدق وداوم علـيه، قال الرازي: صِدِّيق مبالغة في كونـه صـادقًا وهو الذي يكون عادته الصـدق؛ لأن هذا البناء ينبئ عن ذلك يقـال **رجـل خِمِّير وسِكِّير** للمولع بهذه الأشياء[٢٤٢].

الخاتمة

قـد توصل هذا البحث المتواضع إلى كثير مـن النـتائج الجزئية المتناثرة في موضوعاته، وسأكتفي بذكر أهم هذه النتائج، وهي على النحو الآتي:

١. اتضـح مـن خلال قراءتي في القرآن الكريم واللغة أن التعريف الجامع لصيغ المبالغة هو: أنها تدل على معنى الحدث والحـدوث حيـنًا، وعلى معنى الحدث والثـبوت والاسـتمرار والمداومة حينًا

---

١) ٢٣٣. السيوطي، **همع الهوامع**، ٢: ٦٧.

٢٣٤. الزخرف: ٥٨.

٢٣٥. الزمخشري، **الكشاف**، ٤: ٢٦٠.

٢٣٦. الشعراء: ٥٦.

٢٣٧. ابـن الجـزري، أبـو الخـير محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، ص: ٣٣٥.

٢٣٨. الميداني، **نزهة الطرف في علم الصرف**، ص٢٥.

٢٣٩. الهروي، **التلويح في شرح الفصيح**، ص: ٥٣- ٥٤.

٢٤٠. الميداني، **نزهة الطرف في علم الصرف**، ص٢٥.

٢٤١. يوسف:٦٤.

٢٤٢. الرازي، **التفسير الكبير**، ٢١: ٢٢٣.

آخـر، وعلى فاعله، مع قصد المبالغة والتكثير غالبًا.

٢. أظهـر البحث أن اسم الفاعل لا يعمل لمشـابهته الفعـلَ المضـارعَ، كما هو مذهـب البصـريين، بل لوجود معنى الحـدث المـأخوذ من المصدر المشتق منه. وهذا الحدث يوجد أيضًا في صيغ المبالغة؛ فتعمل بسببه.

٣. ظهـر مـن خـلال البحـث أن الاسم المنصـوب بعـد صـيغ المبالغة ليس منصـوبًا بفعـل مقدّر يفسّره، كما هو مذهب الكوفيين؛ لأن التقدير عند التعذر فـلا تعـذرَ هنا؛ لأن معنى الحدث هو الـذي يسـبب العمـل هنا كما في اسم الفاعل والفعل.

٤. إن أوزان **(فَعَّال ومِفْعَال وفَعُوْل)** تعمل باتفـاق جمـيع البصريين. وأما إنكار جمهـور البصـريين ومن وافقهم في إعمال **(فَعِيْل وفَعِل)** فليس بصحيح؛ لأن إعمالهما ورد في القرآن الكريم واللغة، والقـول الصـحيح هـو ما ذهب إليه سيبويه.

٥. يتبيـن لي أن وزن **(فِعِّيْل)** يعمل كباقي صيغ المبالغة إن كان من المتعدي، كما ذهب إليه ابن خروف وابن ولاّد ؛ لأن السـبب في الإعمال هو الحدث، فصيغ المبالغة إنْ كانت من المتعدي تعمل.

٦. كشـف البحث أن وزن **(فُعَلّ)** يدل على معنى المبالغة؛ فيعد من صيغ المبالغة، وهو يعمل كباقي الصيغ.

٧. إن اسـم الفـاعل المجرد من (ال) يدل علـى الماضـي والحـال والاستقبال، وكذلك صيغ المبالغة تدل على المضي والـدوام المشتمل على الأزمنة الثلاثة؛ لأن المبالغة والتكرار والكثرة تؤدي إلى الاستمرار.

٨. صـيغ المبالغة غير المفردة، أي المثنى والمجموع تعمل مثل المفرد؛ لأنه ورد فـي اللغة، كما ورد عمل المجموع في القرآن الكريم.

٩. اتضـح مـن خلال البحث في القرآن الكـريم أن إضافة اسم الفاعل المراد به الحـال أو الاستقبال، إضافة حقيقية، إذا أضـيف إلـى المعـرفة أو كـان بعد الإضافة صفة للمعرفة.

١٠. ظهـر أن حكـم إضافة صيغ المبالغة مطابق لاسم الفاعل؛ فإضافتها إذا كانت إلى المعرفة وكانت صفة عن المعرفة، إضـافة محضـة، وأمـا إذا كانت إلى الـنكرة أو إلى المعرفة كانت صفة أو خبرًا أو حالاً عن نكرة، فإضافتها غير محضة.

١١. كشـف البحث أن وزن **(فَعَّال)** معدول عـن اسـم الفـاعل للمبالغة والمداومة والمزاولة والاستمرار والتكرار، وليس أصـلا فـي الصـنعة، ومنقول عنها للصنعة والحرفة.

١٢. قـد يسـتعمل وزن **(فَعَّال)** للدلالة على النسـب وكـثر ذلـك في الحِرَف. وقد

يكون بمعنى صاحب كما ورد ذلك في القرآن الكريم.

١٣.إن وزن (**فَعُول**) ورد في القرآن الكريم للدلالة على معنى الكثرة والمواظبة والمداومة، كما ورد للدلالة على النسب.

١٤.تبين أن أصل وزني (**مِفْعَال ومِفْعِيل**) للآلة، ثم استعيرا للمبالغة لمن اعتاد الفعلَ وداوم عليه. وهو أيضًا يدل على النسب.

١٥.إن صيغة المبالغة التي على وزن (**فَعِيل**) يدل على التكرار والإعادة والمعاناة حتى تصبح سجية ثابتة. وقد يدل على النسب.

١٦.إن صيغة المبالغة التي على وزن (**فَعِل**) يدل على المبالغة ولكن فيه معنى الخفة والهيج.

١٧.يدل وزن (**فِعِّيل**) على الكثرة والمداومة على الشيء والإيلاع به.

المراجع

١) الأزهري، خالد بن عبد اللّه، **شرح التصريح على التوضيح**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ، (بلا- ت).

٢) الأشموني، **شرح الأشموني** على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م.

٣) الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج٢، تحقيق: د. طه عبد الحميد، مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٩ هـ- ١٩٦٩م.

٤) الإستراباذي، رضي الدين، **شرح كتاب الكافية**، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٥) الإسيوطي، عبد الرحمن، **الفرائد الجديدة**، ج٢، تحقيق: الشيخ عبد الكريم المدرّس، المكتبة الوطنية، بغداد، ١٩٧٧م .

٦) الإشبيلي، ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧) ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج٢،تحقيق: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بلا ـ ت).

٨) ابن السراج، **الأصول في النحو**،ج١، تحقيق: د. حسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣م.

٩) ابن عباس، **تفسير ابن عباس**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (بلا- ت).

١٠) ابن عصفور، **المقرّب**، تحقيق: أحمد ستار الجواري،ج١، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١١) ابن عقيل، بهاء الدين عبد اللّه، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط١٦، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

١٢) ابن عقيل، بهاء الدين عبد اللّه، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م.

١٣) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل، تفسير ابن كثير، ج٤، ط٧، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

١٤) ابن المعطي، **شرح ألفية ابن المعطي**، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٥) ابن هشام، جمال الدين، **أوضح المسالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٦٦م.

١٦) ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: بركات يوسف هبّود، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٧) ابن هشام، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة السعادة بمصر، ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.

١٨) ابن هشام، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، تحقيق: د. هادي نهر، مطبعة الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٩) ابن يعيش، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (بلا - ت).

٢٠) جواد، د. مصطفى، **دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم**، مطبعة أسعد ببغداد، (بلا ـ ت).

٢١) الحمصي، ياسين بن زين الدين، **حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى**، ج٢،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،١٣٥٣هـ-١٩٣٤م.

٢٢) الزجاجي، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: علي الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٣) الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ج٣ دار المعرفة، بيروت، لبنان، (بلا- ت).

٢٤) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٥) السيوطي، **همع الهوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البعوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٢٦) صافي، محمود، **الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه**، ط١، دار الرشيد، دمشق، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٢٧) الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، (بلا- ت).

٢٨) العسكري، أبو هلال، **الفروق اللغوية**، نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٣هـ.

٢٩) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، صححه أحمد عبد العليم البرودي، بيروت، ١٣٧٢ هـ- ١٩٥٢م.

٣٠) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩١٥.

٣١) المبرد، **المقتضب**، ت:محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.المعيني، محمد سعود، **الصيغ الإفرادية العربية**، مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨١م.

٣٢) الهروي، أبو سهل محمد بن علي، **التلويح في شرح الفصيح**، نشر محمد عبد المنعم خفاجي، (بلا ــ ت).

The Style of Forms of the Superlativeness in the Holy Quran and Language

Abu Saiid Muhammad Abdul Majid

Abstract

This Research aims to establish the origin of some Arabic Syntactic rules through the most literary styles, as well as to bring to light the importance of studying of young and strong rules, and termination of some issues of disagreement regarding forms of the superlativeness.

This Research attempts to study issues in the style of forms of the superlative measures, definition and action being singular, dual and plural. There are serious disarrangement and disagreement among them. It also contained its genitive construction and opinions of grammarians concerning it. It also aims to study signification of regular and irregular forms of the superlativeness.

This study has achieved results more important among them are as follows: Comprehensive definition for forms of the superlativeness is as follows : it indicates to meaning of happening one time as well as meaning of firmness, continuation and persistence some times. It also shows actor of happening with purpose of superlativeness and multiplication.

The forms of superlativeness act because of meaning of happening, as the active participles act because of meaning of happening derived from infinitive noun . If it is from transitive verb, it well act, due to reason of action is happening. If it annex definite noun, its annexation will be real, but if it annex indefinite its annexation will be impure.

Research also showed that the measures of forms of superlativeness draw away from basic meaning to others.